متطلبات التنمية الحقيقية في ليبيا

تحت شعار

من أجل تنمية شاملة و مستدامة في ليبيا

Requirements for Real Development in Libya

14 - 15 ديسمبر 2021

جامعة خليج السدرة – بن جواد

المجلد الثالث

هيئة التحرير

د.مصباح عبدالله احواس

د.حسين مسعود ابومدينة

د.عبدالجليل احمد هيبلو

د.نصرالدين الكاسح

ا.احمد عبدالسلام السنى

GULF OF SIDRA UNIVERSITY

المؤتمر الدولي الثاني

متطلبات التنمية الحقيقية في ليبيا

تحت شعار

من أجل تنمية شاملة ومستدامة في ليبيا

بن جواد (14 ـ 15 ديسمبر 2021م)

هيئة التحرير

د. مصباح عبدالله احواس د. حسين مسعود أبومدينة

د. عبدالجليل أحمد هيبلو د. نصر الدين مصطفى الكاسح

أ. أحمد عبدالسلام السني

المراجعة اللغوية

د. حنان مفتاح شعبان أ. فوزية علي عمر الغزال

منشورات جامعة خليج السدرة

2021م

المؤتمر الدولي الثاني

متطلبات التنمية الحقيقية في ليبيا

تحت شعار

من أجل تنمية شاملة ومستدامة في ليبيا

بن جواد (14 ـ 15 ديسمبر 2021م)

تصميم الغلاف: د. جمال سالم النعاس

تصميم داخلي: د. حسين مسعود أبومدينة

حقوق الطبع والنشر محفوظة لجامعة خليج السدرة

جميع البحوث والآراء التي تنشر في المجلة لا تعبر إلا عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعكس بالضرورة رأي هيئة التحرير.

د. إبراهيم غيضان أبوبكر
رئيس جامعة خليج السدرة
المشرف العام للمؤتمر

أ.د. جمال الصغير فردغ
جامعة الزاوية
رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر

أعضاء اللجنة التحضيرية

د. انعـــــــام الأحد	د. عثمان محمد اللافي
د. بشير عبدالله بشير	أ. فرج حماد فرج

اللجنة العلمية لأعمال وبحوث العلوم التطبيقية

د. إبراهيم غيضان أبوبكر	رئيسا	د. مصباح محمد الساعدي	عضوا
أ. جبريل علي جبريل	عضوا	أ. سليمة عمران أبوشابور	عضوا

اللجنة العلمية لأعمال وبحوث العلوم الإنسانية

د. حسين مسعود أبومدينة	عضوا	أ. د. عبدالجليل حمد هيبلو	عضوا
د. نصر الدين الكاسح	عضوا	د. عبداللطيف رمضان اليسير	عضوا

اللجنة الإعلامية

أ. صبري محمد عبيد	رئيسا	أ. أحمد عبدالسلام السني	عضوا
م. محمد حوسين عمران	عضوا	م. مهند محمد حمد	عضوا
الشارف امهشهش المبروك	عضوا		

لجنة الاستقبال والضيافة والاقامة

عثمان الساعدي القدافي	رئيسا	جمال عيسى أبوبكر	عضوا
عبدالعظيم القدافي عبدالحميد	عضوا	محمد أبوبكر محمود	عضوا
محمد عبدالرحمن محمد	عضوا		

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ
وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ ﴾

صدق الله العظيم

المجادلة من الآية (11).

دور السلطات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة في بلدية زليتن (2015-2021م) الواقع والتحديات

د. طه محمد والي
كلية الاقتصاد والتجارة/ الجامعة الأسمرية الإسلامية
t.wali@asmarya.edu.ly

أ. محمد فرج أبوقميزة
مكتب الإصحاح البيئي ببلدية زليتن

الملخص:

إن توجُّه الدولة الليبية نحو نظام الإدارة المحلية منذ صدور قانون 59 لسنة 2012م، يعد سياسة فعالة تؤدي لترسيخ المشاركة المجتمعية المحلية، وإعطاء دور للإدارات المحلية المنتخبة في تسيير أمورها المحلية أو المرافق العامة داخل البلدية، واستثمار الموارد الذاتية للبلدية وتنميتها وتطويرها بما يكفل تحسين مستوى الخدمات المحلية.

ونتيجة لهذا التوجه وبسبب النمو والنشاط الذي شهدته بلدية زليتن، من حيث المشاريع والبرامج الاجتماعية والاقتصادية والخدمية، التي تعكس احتياجات المجتمع المحلي، جاءت الدراسة لتركز على واقع التنمية المحلية المستدامة في بلدية زليتن، ودور المجلس البلدي في دعم وتحقيق متطلبات التنمية المستدامة، مع قراءة تحليلية للتحديات التي تواجهه في مسألة إدارة وتوجيه وضبط ومتابعة النشاط التنموي، ومدى التزامه بالإدارة البيئة والمحافظة عليها. مستخدمة في ذلك المنهج الوصفي التحليلي، لدراسة واقع التنمية المحلية المستدامة والتحديات التي واجهتها، وفق قراءة للخطط والبرامج والمصادر السابقة، وتحليل للتقارير والإحصاءات والتصريحات المنشورة الصادرة عن الجهات الرسمية المحلية، بغية الوصول إلى نتائج بخصوص أهداف البحث.

الكلمات المفتاحية: الدراسة: التنمية المحلية المستدامة، المشروع التنموي، الإدارة المحلية، المجلس البلدي زليتن، البيئة.

مقدمة:

منذ أول انتخابات بلدية عام 2012م، والبلدية تعمل على إحداث تغييرات على مستوى المرافق والمشروعات العامة بما يخدم جهود التنمية المحلية وتحقيق أفضل الخدمات للمواطنين عبر الاستفادة والتطوير المستمر للموارد المحلية المادية والبشرية والإدارية الداعمة لذلك، وكذلك المحافظة على الموارد الطبيعية وترشيدها، والرفع من القدرات المؤسساتية داخل البلدية، في مسعى منها للاستجابة للتغيرات التي تحدث في البيئة المحلية والوطنية من تشريعات وإدارات وخدمات، بل حتى الدولية منها، والتي استجابة لمتطلباتها بطرح رؤيتها للتنمية المستدامة (رؤية زليتن 2030م) عام 2015م، تماشيا مع مبادرة وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030م، وبخاصة الهدف المتعلق بالمدن والمجتمعات المحلية المستدامة، أو بإعدادها -أي بلدية زليتن- لخطة التنمية المحلية المستدامة ببلدية زليتن: 2025-2021م، وكذلك في تفعيل دور الجهات المحلية المعنية بالإشراف والمتابعة على مشاريع التنمية المحلية.

فبلدية زليتن بدولة ليبيا، التي شهدت نموا في المشاريع الاجتماعية والاقتصادية والخدمية تعكس احتياجات المجتمع المحلي والتوسع في نشاطاته، قد كان لهذا النمو آثار بيئية طبيعية ومشيدة داخل البلدية، رغم سعي بعض الإدارات المحلية للحدِّ من التدهور البيئي ومراقبته وتوجيهه وتوعية الإدارات المحلية والمواطنين بخطره، والبحث عن طرق لمعالجته.

من هنا تركز هذه الدراسة على واقع التنمية المستدامة في ليبيا، مع تسليط الضوء على الإدارة المحلية في بلدية زليتن ودورها في إحداث التغيير داخل البلدية، ودعمها لخطط التنمية المستدامة، والمعوقات التي تواجهها في مسألة إدارة وتوجيه وضبط ومتابعة النشاط التنموي، ومدى التزامها بالإدارة البيئة والمحافظة عليها.

كما تحاول الدراسة بحث إشكالية مدى مساهمة السلطات المحلية في بلدية زليتن في إحداث التغيير التنموي المستدام. ومن خلال هذه الإشكالية يتم طرح مجموعة من الأسئلة أهمها: ما واقع التنمية المستدامة في ليبيا بشكل عام وبلدية زليتن بشكل خاص؟ وما هي السياسات والإجراءات المتخذة من قبل الإدارة المحلية للتقليل من التدهور البيئي في بلدية زليتن، وما مدى ارتباطها بالمشاريع التنموية؟ وما هي تحديات ومعوقات التنمية المحلية المستدامة في بلدية زليتن، وطرق معالجتها؟

أما عن الفرضية، فترى بأن هناك علاقة بين استقلال السلطات المحلية في بلدية زليتن ودعم المجتمع المحلي لها عبر تجسيد المشاركة المجتمعية في صنع القرار المحلي، والأثر الذي تركته على أداء المجلس البلدي في تحقيق التنمية المستدامة.

وإن عوامل عدم الاستقرار المؤسسي وتعدد الجهات ذات الاختصاص المشترك وسيطرة الإدارة المركزية على الإدارات المحلية في التخطيط والتنمية المحلية، إضافة إلى غياب الوعي البيئي المحلي، له علاقة بتدهور الوضع البيئي وبتحقيق متطلبات التنمية المستدامة في البلدية.

اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة المتمثلة في بلدية زليتن لتوضيح العلاقة بين البيئة والتنمية المحلية المستدامة في البلدية وتفسيرها ومراجعة المصادر وتحليل التقارير الصادرة عن الجهات الرسمية المحلية، إضافة إلى استخدام مدخل السياسة العامة الذي يتناول دراسة أداء السلطات المحلية في التعامل، والتفاعل مع متطلبات التنمية المستدامة.

وتناولت الدراسة ثلاثة محاور، يدرس المحور الأول: مفهوم التنمية المحلية المستدامة، أما المحور الثاني: فيتناول واقع التنمية المستدامة في ليبيا، بينما يتناول المحور الثالث: دور بلدية زليتن في إدارة وتحقيق التنمية المحلية المستدامة.

المحور الأول: مفهوم التنمية المحلية المستدامة

تعرف التنمية المستدامة بأنها: نمط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشد ويتعامل مع النشاطات الاقتصادية الرامية لتحقيق معدلات نمو اقتصادي منشود من جهة، مع إجراءات المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهة ثانية. وهي تبلورت مع اشتداد تنامي وعي الدول والهيئات والأفراد بقضايا البيئة والمجتمع في مؤتمر ستوكهولم سنة 1972م، وفي تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (لجنة برونتالاند)، تم تبني مصطلح التنمية المستدامة بشكل رسمي ودائم عام 1987م (الفيزاني، ص 1976م). ومنها تعددت التعريفات فمثلا تضمن التقرير الصادر عن معهد الموارد العالمية مفهوم التنمية المستدامة وفق أربعة أبعاد (اقتصادية واجتماعية وبيئية وتكنولوجية)، فالاقتصادي منها يسعى لإجراء خفض في استهلاك الطاقة والموارد، وأيضا توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر، أما الاجتماعي فمعني بالسعي من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في الريف، أما البعد البيئي فيعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام

الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية، والانتقال للصناعات النظيفة بحسب البعد التكنولوجي الأخير(الفيزاني، ص ص177)، أيضا عرَّف القانون الليبي الخاص بحماية وتحسين البيئة رقم 15 لسنة 1371هـ التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تحقق احتياجات أجيال الحاضر دون الإضرار بحاجات وقدرات أجيال المستقبل" (قانون رقم 15 لسنة 1371هـ).

كما تم إضافة عنصرين جديدين للتنمية المستدامة في العقد الأخير من القرن العشرين في إطار منظومة الأمم المتحدة، الأول هو البعد الإنساني، الذي يدعم ويحقق الاستقرار الاجتماعي وحق الإنسان أن يكون هو المستهدف من كل عمليات التنمية لتحقيق الرفاهية، والثاني الحاكمية أو الحوكمة، وهو مصطلح يعبر عن حسن الإدارة ووجود أدوات المراقبة والمحاسبة وآليات فعالة وسليمة لاتخاذ القرارات التي تؤثر على حياة الناس(هاشم، ص ص243- 254).

رغم المؤتمرات واللقاءات العالمية والإقليمية والمحلية المعنية بالتنمية المستدامة إلا أنها لم تلقى اهتمام يؤطرها في شكل مؤسسي وتتبناه جميع الدول في شكل منهاج عمل وفق خطة عالمية إلا عام 2015م، عندما قررت الأمم المتحدة في قمة باريس أهداف عالمية تتعلق بمستقل التنمية العالمية ووضعتها في سبعة عشر هدفًا، ووجَّهت الدول للأخذ بها وإقرارها وتنفيذها، وكان من أهم الأهداف –محل اهتمام هذه الدراسة– هو المتعلق بتحقيق مدن ومجتمعات محلية مستدامة.

يلاحظ من التعريفات السابقة المعنية بالتنمية المستدامة تركيزها على البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مع الأخذ في الاعتبار البعد المستقبلي، متمثلًا في الاستدامة بحفظ حقوق الأجيال القادمة والمحافظة على الثروات الطبيعية لفترات قادمة(حسين، ص 141).

أبعاد التنمية المستدامة:

أصدرت لجنة التنمية المستدامة المنبثقة عن قمة الأرض كتابا حول مؤشرات التنمية المستدامة، حيث تضمن نحو 130 مؤشرا مصنفة في أربع فئات أو أبعاد رئيسية (اقتصادية واجتماعي وبيئية وتقنية)، هي:

1- البعد الاقتصادي: يتمثل البعد الاقتصادي بتقدم المجتمع، عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج، ويجسد هذا البعد الانعكاسات الحالية

والمقبلة للاقتصاد على البيئة والمجتمع. وعادة ما تتم مناقشة هذا البعد من خلال نصيب الفرد من استهلاك الموارد الطبيعية، وإيقاف تبديدها، والمساواة في توزيع الدخل وتلبية الحاجات الأساسية.

2- البعد الاجتماعي: إنّ عملية التنمية المستدامة تتضمن تنمية بشرية تهدف إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية وفرص التعليم، فضلاً عن مشاركة المجتمعات في صنع القرارات التنموية التي تؤثر في حياتهم، بالإضافة إلى عنصر العدالة والإنصاف والمساواة.

3- البعد البيئي: ويتناول الاستخدام الرشيد للموارد القابلة للنضوب، لترك بيئة مماثلة للأجيال القادمة.

4-البعد التقني: ويتناول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودورها فيتحسين أداء المؤسسات الخاصة، وفي تحقيق التنمية المستدامة (ماهر، ص12).

تعريف التنمية المحلية المستدامة

تَعرف التنمية المحلية بأنها عملية تهدف إلى دمج الجهود الشعبية والحكومية ضمن محافظة، أو إقليم، أو منطقة معينة عن طريق استغلال الموارد المحلية المتاحة فيها بهدف الارتقاء بالوحدات المحلية في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتنظيمية، وعند إضافة الاستدامة لهذا التعريف فإن هدف التنمية لابد من أن يستجيب لحاجات الأجيال الراهنة دون تعريض قدر الأجيال القادمة للخطر (باطويح، ص9). كما تعرف التنمية المحلية المستدامة بأنها عملية تتم بشكل قاعدي من الأسفل، تعطي الأسبقية لحاجات المجتمع وتتأسس على المشاركة الفاعلة لمختلف الموارد المحلية، وكل ذلك في سبيل الوصول إلى رفع مستويات العيش والاندماج والشراكة والحركية، وتعتمد على تفصيل كل موارد المجتمع المحلي باعتبار هذه الموارد والمؤهلات المحلية فاعلاً مهما في صناعة التغيير وخدمات الاستمرارية مع إشراك المواطن ذلك (بلهادي، ص646).

يفهم من تعريفات التنمية المستدامة المحلية أنها تركز على حاجات وأوليات المجتمع المحلي، وعلى مشاركة الموارد/ المقومات الذاتية لتحقيقها بعقلانية، وان الإدارة البيئية الرشيدة هي التفاعل القائم بين السلطة الرسمية مع المجتمع المحلي بغية تطبيق السياسة البيئية التي تضعها الإدارة العليا وفق التشريعات القائمة والتي تحسن من نوعية حياة المواطنين ورفاهيتهم.

متطلبات التنمية المحلية المستدامة:

في إطار الاستفادة من أبعاد التنمية المستدامة السابقة الذكر وتكييفها أو إسقاطها على الشأن المحلي، يمكن الحديث هنا على متطلبات التنمية المستدامة المحلية، والمتمثلة في الآتي (زوين، ص 154):-

أ- **المتطلب البيئي:** ويتمثل في حماية البيئة المحلية، من خلال تسخير أفراد المجتمع المحلي في خدمتها وحمايتها والحد من تلوثها والحفاظ على مواردها والحد من كل أشكال الاستنزاف، بما يمكّن البيئة المحلية من توفير نفس الفرص لأبناء الأجيال الحالية والمستقبلية للمجتمع المحلي في استغلاله

ج-**المتطلب الاقتصادي:** الذي يركز على رفاهية المجتمع المحلي، وهذا يتطلب السعي للقضاء على الفقر والبطالة، وذلك باستغلال الموارد الطبيعية أحسن استغلال مع التركيز على الفقراء بالدرجة الأولى، وتوفير فرص عمل، وأيضا يتطلب ربط التنمية الاقتصادية بالبيئة، بحيث تكون آخذ في الاعتبار مسألة التلوث واستنزاف الموارد، لكي لا يؤدي في النهاية إلى إضعاف فرص التنمية المستقبلية لها.

ح-**المتطلب الاجتماعي:** ويركز على حق الإنسان المحلي في العيش في بيئة نظيفة وسليمة يمارس من خلالها جميع الأنشطة، مع كفالة حقه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية المحلية والخدمات البيئية والاجتماعية، بحيث يستثمرها بما يخدم احتياجاته الأساسية والكمالية لرفع مستوى معيشته

- **البيئة والتنمية المستدامة**

تعد البيئة الوسط الذي يعيش فيه الإنسان بما فيه من ظواهر طبيعية وبشرية يتأثر بها ويؤثر فيها، وتعرف بحسب مؤتمر الأمم المتحدة المنعقد في ستوكهولم عام 1972م بأنها "رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما ومكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعات"، فيما يعرف القانون الليبي في مادته رقم 15 لسنة 2003م البيئة بأنها "المحيط الذي يعيش فيه الإنسان بما يشمله من ماء وهواء وتربة وكائنات حية وغير حية ومنشآت مختلفة، وبذلك فالبيئة تضم كلا من البيئة الطبيعية والاصطناعية". وقد قسم الباحثون البيئة إلى جزأين رئيسين هما: (الأمين، ص ص 12-13)

1-البيئة الطبيعية: وهي عبارة عن المظاهر التي لا دخل للإنسان في وجودها أو استخدامها، مثل(الصحراء والبحار والمناخ والتضاريس والماء والحياة البيئية والحيوانية)، وتعد البيئة الطبيعية ذات تأثير مباشر أو غير مباشر في حياة الكائنات الحية.

2-البيئة المشيدة: وهي البيئة التي شيدها الإنسان (النظم الاجتماعية والمؤسسات)، وتشمل البيئة المشيدة استخدامات الأراضي الزراعية والمناطق السكنية والتنقيب عن الثروات الطبيعية، وكذلك المناطق الصناعية والتجارية.

وتعد البيئة سواء كانت الطبيعية أو المشيدة في تفاعل مستمر، فالإنسان الذي هو جزء منها يتأثر ويؤثر فيها عبر نشاطه المشيد، الذي في أحيان كثير ة في حالة إساءته لهذه البيئة ينتج لنا ت دهورا بيئيا أو تلوثًا بيئيا يؤثر في حياته وفي البيئة التي يعيش فيها، خاصة في مجال نشاطه الاقتصادي والصناعي، وهنا في حالة غياب الإدارة البيئية الرشيدة نكون أمام تفاقم في هذه الآثار البيئة وزيادة في كلفتها، سواء كانت متمثلة في كلفة إجراءات إداراتها والتحكم فيها أو في معالجة آثارها أو في المحافظة على الموارد البيئية المتجددة وغير المتجددة.

ولمعرفة أثر البعد البيئي في التنمية المستدامة، يمكن مراجعة مؤشرات قياس التنمية المستدامة التي وضعتها لجنة التنمية المستدامة المنبثقة عن قمة الأرض، وتم تناولها سابقًا وبشكلٍ موجز وفق موضوع أبعاد التنمية المستدامة.

المحور الثاني: واقع التنمية المستدامة في ليبيا:

كون المدخل الذي تنطلق منه هذه الدراسة سياسي إداري (الإدارة العامة)، عليه فقد تم التركيز على الدولة باعتبار أجهزتها الإدارية هي من تتولى إدارة مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وتعمل على تقديم خدمات تعم فائدتها جميع فئات المجتمع، وإن مختلف الأجهزة الإنتاجية أو الخدمية التي تقدم سلعا أو خدمات للمجتمع ملزمة بأن تعمل في إطار السياسة العامة التي تضعها الدولة من أجل الوصول إلى الأهداف المبتغاة (الريشي، ص42).

وبناء على ذلك عملت الدولة الليبية عبر مؤسساتها العامة والخاصة المعنية بإدارة البيئة على الاهتمام بمجال حماية ومراقبة البيئة، من حيث تطبيقها للتشريعات والقوانين واللوائح والاتفاقات الدولية المتعلقة بحماية البيئة أو في اتخاذ التحوطات على الصعيد المحلي لتفادي المخاطر ، وتهيئة الظروف للقيام بالانسجام المطلوب بين البيئة والتنمية سواء من حيث

التشريع، أو إنشاء الأجهزة المختصة أو الممارسات العملية(**الريشي، ص17**). إضافة إلى اهتمامها بالخطط التنموية عبر إعداد الخطط، والرؤى المستقبلية المعنية بالتنمية سواء على مستوى التخطيط القومي أو القطاعي أو المحلي، التي تستهدف تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمواطن الليبي والخدمات في الدولة على السواء، وظهر هذا الدور جليا منذ اكتشاف النفط في بداية الستينيات، لتضع على أثره الدولة الليبية الخطة الخمسية (1963-1968م) المعنية بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وأيضا الخطة الخمسية (1969-1974م) التي ركزت على تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي، لتتوالى بعدها الدولة في وضع الخطط والرؤى التنموية الوطنية رغم توقفها في فترة التسعينيات من القرن العشرين، لتعود من جديد وتضع خطة التنمية (2006-2010م)، ثم رؤية 2019م، ورؤية 2025م، وأيضا رؤية 2030م وكذلك رؤية 2040م، وكذلك رؤية ليبيا 2030م التي وضعتها وزارة التخطيط عام 2013م.

إضافة إلى هذه الخطط، قامت الدولة الليبية بالتوقيع على خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030م، وقيام وزارة التخطيط بتشكيل لجنة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030م في نهاية عام 2018م، وأوكلت إليها مهمة إدارة ملف التنمية المستدامة رغم افتقار هذه اللجنة للمؤشرات الوطنية الموثوقة التي يتم استخدامها في خطط وبرامج الحكومة المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة (ديوان المحاسبة الليبي، ص ص91-92).

وقد اعتمدت الدولة الليبية منذ سبعينات القرن العشرين على نموذج النظام الاشتراكي في المؤسسات الاقتصادية والإنتاجية، فعملت على تعزيز القطاع العام وجعله الفاعل الرئيسي في الاقتصاد الوطني الليبي وإنهاء دور القطاع الخاص في العملية الاقتصادية والتنموية وسيطرت الدولة الاشتراكية على تنفيذ البرامج والمشاريع التنموية التي يطلق عليها بالتنمية السلطوية والذي كان يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والقيام بإنشاء المشاريع الزراعية والصناعية، وبعد التغيرات السياسية التي شهدتها ليبيا في فبراير 2011م، عملت السياسة الليبية الجديدة على الاستفادة من الزخم الدولي للتنمية المستدامة، والشراكة الدولية والاقليمية، حيث شاركت في وضع أجندات لتنفيذ التنمية المستدامة 2030م للقضاء على الفقر وتعزيز

الازدهار ولكن نتيجة لتجدد الصراع وعدم الاستقرار تعطلت التنمية (اشطيبة، ص ص11: 13).

وتجدر الإشارة بأن ليبيا شهدت بناء على هذه المشاريع التنموية تحسنا في مستوى الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم، كتحسن مستوى خدمات الرعاية الصحية وإمدادات المياه الصالحة للشرب، كذلك الأمر بالنسبة لتطور عدد السكان الذي شهد تطورا مطردا أيضا الأمر بالنسبة لتوزيع السكان بحسب الريف والحضر إذ زادت نسبة تركيز السكان في المناطق الحضرية إلى إجمالي السكان، أيضا التحسن في مجالات التنمية الاقتصادية وأنجزت مشروعات التنمية والتحول. أيضا اتخذت الدولة العديد من الخطوات الإيجابية في مجال سن العديد من القوانين واللوائح والقرارات الإدارية والفنية في مجال حماية البيئة – ودعم التنمية المستدامة– في إطار القواعد والمعايير المعمول بها دوليا في هذا الخصوص وإنشاء الأجهزة المعنية بذلك، وذلك بقصد وضع الأسس الفعالة لإيجاد إدارة جيدة للبيئة بشكل عام، وتحقيق التنمية المستدامة والاستفادة من الموارد الطبيعية والعمل على استغلالها الاستغلال الأمثل.

فمثلاً في مسألة الإسكان والمرافق احتلت ليبيا عام 2010 م المرتبة 115 من 139 دولة على مؤشر جودة البنية التحتية الشاملة لمؤشر التنافسية العالمية GCI؛ ولكن الأمر تغير بعد 2011م إذ شهد عام 2014 م انخفاض مرتبة ليبيا إلى المركز 144، كذلك تعاقدت ليبيا قبل عام 2011م مع شركات أجنبية لإعادة تطوير البنية التحتية في ليبيا شملت هذه العقود جل المدن الليبية الكبيرة، وبلغ إجمالي تعاقدات مشاريع البنية التحتية والإسكان والمرافق 168 مليار دينار ليبي، وإن كان هذا الأمر قد تعطيل بسبب تجدد الصراع الليبي ما بعد 2014م (دراسة تمهيدية ، ص ص 42-45)

رغم الجهود التي تقوم بها السلطات الليبية في دعم التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة، إلا إن هذه الجهود واجهت عدة تحديات أهمها: الاستغلال غير العلمي وغير المدروس من قبل أفراد المجتمع للموارد الطبيعية بشكل أدى للهدر في عناصر تلك البيئة، كذلك سببت الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي آثارا سلبية على عمل مؤسسات الدولة ومن ثم غابت معها البرامج التنموية والإصلاحية للبيئة، فتأثرت بذلك حياة السكان وتأثر

القطاع الصحي في جانبه الوقائي والعلاجي أيضا كان هناك تحدي الأنشطة الزراعية وآثارها على التلوث في مسألة التصحر بسبب الاستغلال الغير واعي للأراضي، أو بسبب انتشار الجفاف وإزالة الغطاء النباتي، والرعي الجائر مع شح الموارد المائية، وتلوث المياه الجوفية والاستخدام المفرط للمبيدات الأسمدة الزراعية، كذلك هناك التلوث الناتج عن الأنشطة الصناعية المتمثلة في المصانع الكبيرة كالإسمنت وبعض مصانع البتروكيماويات، فبسبب تساقط المواد الملوثة الصلبة على الأراضي الزراعية المحيطة بها كما هو في مدينتي زليتن والخمس أدى لتلوث هذه الأراضي، حيث أصبحت غير صالحة للزراعة. أيضا تلوث مياه البحر بسبب رمي النفايات ومخلفات البناء، إضافة لمياه الصرف الصحي، والتي تلقى في البحر ما انعكس سلبا على الثروة السمكية والسياحة البحرية بالإضافة إلى الأضرار الصحية (الأمين، ص ص12: 16).

ويعد التلوث البيئي أحد الإشكاليات التي ارتبطت بالخطط والسياسات التنموية التي انتهجتها الدولة الليبية منذ الشروع في إعداد الخطط التنموية، ذلك أن هذه الخطط لم تأخذ بالاعتبارات البيئية عند إعدادها، الأمر الذي نجم عنه تفاقم مشاكل التلوث الصناعي ومخاطر التصحر وانحسار الغطاء النباتي، أما أهم العوامل التي ساهمت في تفاقم مشكلة التلوث البيئي في ليبيا فتتمثل في الآتي:

1-عدم إدراج قضايا البيئة ضمن المخططات التنموية التي شرعت الدولة الليبية في تنفيذها، فرغم صدور أول خطة تنموية في ليبيا وهي الخطة الخمسية 1963-1968م، وما تلاها من خطط تنموية، إلا أن التشريعات الخاصة بحماية البيئة لم تسن إلا مع بداية عقد الثمانينيات من القرن الماضي.

2-قيام صناعات تعتمد على الاستهلاك المفرط للطاقة كصناعات الحديد والصلب وصناعات البتروكيماويات والإسمنت، وما ينتج عنها من تلوث للبيئة خاصة في غياب أجهزة التحكم في الغازات المسببة للتلوث.

3-ضعف برامج معالجة واستغلال مياه الصرف الصحي، حيث تعاني محطات المعالجة من مشاكل التوقف وانعدام الصيانة.

4- النمو الديمغرافي وتوسع المناطق العمرانية على حساب الأراضي الزراعية والغابات (القيزاني، ص 182).

5- غياب الوعي البيئي من قبل المواطنين، وأيضا الأجهزة الرقابية والضبطية الفاعلة المعنية بحماية البيئة.

6- ضعف الكفاءات المهنية، والتحديث المستمر للإدارات المختصة بحماية البيئة، إضافة إلى قلة الدراسات والأبحاث في هذه المجالات، وغياب الإرادة السياسية في تنفيذها، التي تعاني مع عدم الاستقرار الإداري.

7-استنزاف الموارد الطبيعية غير المتجددة وغياب الاستثمار الرشيد فيها.

المحور الثالث: دور بلدية زليتن في إدارة وتحقيق التنمية المحلية المستدامة

يأتي مفهوم الإدارة المحلية ضمن تعريف الجماعات المحلية باعتبارها وحدات جغرافية مقسمة في إقليم الدولة، وهي وحدات مستقلة في الولايات والمدن، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتتولى شؤون هذه الوحدات بالطرق المناسبة لها. فالإدارة المحلية أسلوب إداري يكفل توفير قدر من الاستقلال للهيئات المحلية فيما تباشره من اختصاصات محددة في مجال الوظيفة الإدارية التي تضطلع بها السلطة المركزية في الدولة أساسا بهدف تنمية مجتمعاتها وإشباع حاجات أفرادها، مع خضوع هذه الهيئات لقدر من الرقابة من السلطة المركزية. وللإدارة المحلية عدة أهداف منها: السياسية والإدارية والاجتماعية والاقتصادية (سليمة، ص ص 91-92).

هذه الجماعات المحلية تم الاعتراف بها وتنظيمها في ليبيا ضمن قانون الإدارة المحلية رقم 59 لسنة 2012م ولائحته التنفيذية رقم 130 لسنة 2013م الخاص بنظام الإدارات المحلية، وذلك تحت مسمى المحليات، باعتبارها تمثل المحافظات والبلديات والفروع البلدية والمحلات. والوحدات الإدارية المحلية، أي الجهاز الإداري المحلي الذي يتولى إدارة هذه المحليات وفي نطاق الاختصاص الإداري لكل منها (كتقديم الخدمات مباشرة للمواطنين)، وفي حدود السياسات والخطط العامة للدولة(قانون رقم 59 لسنة 2012م).

هذه الإدارات المحلية (بحسب قانون الإدارة المحلية السابق الذكر) أوكلت لها اختصاصات مهمة في إدارة تسيير أمور المحليات، منها تنظيم الشؤون الوظيفية والإدارية

داخل المحليات والإشراف عليها وعلى مرافقها، وأيضا كفالة الأمن الاجتماعي والغذائي لمواطنيها، ورفع كفاءة الإنتاج الزراعي والصناعي والنهوض به، واستثمار الموارد الذاتية وتنميتها وتطويرها بما يكفل تحسين مستوى الخدمات المحلي، وبالمقابل تمثل اختصاصات وزارة الحكم المحلي والادارات الوسيطة التابعة(بين الادارة المركزية في العاصمة والادارات المحلية في البلديات) مثل المجلس الأعلى للتخطيط الإقليمي ومجلس التخطيط الإقليمي، العنصر الهام في مجال إعداد خطط التنمية المحلية، فهي المعنية بإعداد وإحالة مشروعات الخطط والبرامج التنفيذية وإقرار الأولويات ووضع بدائل لخطة الإقليم الذي يتكون من عدة بلديات وذلك على ضوء الموارد المتاحة محليا ومركزيا.

التعريف ببلدية زليتن ودورها في إحداث التغير في مشروعات التنمية المستدامة:

تعرف البلدية بحسب قانون الإدارة المحلية 59 لسنة 2012م بأنها(وحدة نظام الإدارة المحلية التنفيذي التي تهدف إلى تقديم الخدمات مباشرة للمواطنين، عبر إنشاء وإدارة المرافق العامة داخل البلدية المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية والصحية والبنية التحتية والنظافة العامة ومراقبة البيئة والصحة العامة واستثمار الموارد الذاتية للبلدية وتنميتها وتطويرها بما يكفل تحسين مستوى الخدمات المحلية).

بلدية زليتن هي بلدية ساحلية مطلة على البحر المتوسط، تم الاعتراف بها كوحدة إدارية مستقلة بعد صدور قانون الإدارة المحلية رقم 59 لسنة 2012م، ثم أعيد إنشاءها وتسميتها مع 89 بلدية أخرى بناء على قرار مجلس الوزراء رقم 540 لسنة 2013م؛ البلدية تقع في الجزء الشمالي الغربي من دولة ليبيا وبمساحة تقدر 2470 كم2، موزعة على 39 محلة، وتتوسط خمسة مدن رئيسية، ويبلغ عدد سكانها بحسب إحصائية السجل المدني مكتب زليتن في ديسمبر 2017م أكثر من 280 ألف نسمة.

وتمتع البلدية بنمو العمراني وسكاني، الذي يتوافق مع متطلبات التنمية المستدامة، شهدت المدينة تطورا عمرانيا على عدة مراحل حتى امتد المخطط الحضري للمدينة ليغطي مساحة تصل إلى 2154.6 هكتار، بمعدل نمو سنوي بين سنتي 2000-2013م يصل إلى 39%،كما بلغت نسبة معدل النمو السكاني عام 2016 إلى 1.0%، وهذا يرجع لارتفاع معدل الولادات وثبات معدل الوفيات والتوسع في تقديم الخدمات الوقائية والعلاجية،

أما عن نسبة القوى العاملة فقد وصلت بحسب بيان 2018 الى 76.8% (رؤية زليتن 2030م).

- **دور البلدية في إدارة التغيير والتحديث للمرافق والمشروعات العامة**

منذ استقلال البلدية إداريا عن البلديات المجاورة عام 2010م واعتماد مجلسها المحلي بعد الثورة عام 2011م من قبل المجلس الوطني الانتقالي الليبي (قرار 2011/176م)، ومن ثم انتخاب أول مجلس بلدي عام 2012م، والبلدية تعمل إعادة تنظيم وإنشاء المرافق والمشاريع العامة وإعداد البرامج والخطط التنموية لغرض تحسين مستوى الخدمات والارتقاء بها، وتوفير سبل العيش اللائق للمواطنين في زليتن، والرفع من أداء العاملين في هذه الجهات الخدمية المحلية.

وقد تعددت وحدات الإدارة المحلية في بلدية زليتن سواء أكانت تابعة للمجلس البلدي أو كانت تعمل في نطاق البلدية، كما تعددت مجالات اهتماماتها سواء في مجال الصحة العامة والبيئة، بغية توفير بيئة صحية سليمة خالية من التلوث سواء على مستوى الرقابة على جودة الأغذية ومياه الشرب أو على مستوى النظافة العامة أو الرقابة والتنظيم للصناعات وإتباع الأسس السليمة لتجميع النفايات والتخلص منها، أو في مجال الخدمات العامة الإدارية والاقتصادية والعمرانية بغية الانتقال بها لوضع أفضل، مثل إدارة المرافق العامة والإشراف والرقابة على حركة البناء والعمران وإعداد الخطط والبرامج للمشروعات الاقتصادية، والاهتمام بالمشروعات المحلية الاقتصادية كتشجيع إنشاء المشروعات التي تسهم في التنمية وتزيد دخلها أو تخلق مواطن شغل داخل حدودها. إضافةً إلى الاهتمام بمجالات التنمية البشرية وتفعيل أدواتها لتحقيق الارتقاء بأداء العنصر البشري في وحدات الخدمات المحلية وتقديمها للمواطنين في أفضل مستوى.

وبناء على هذه النشاطات والوحدات أو التقسيمات الإدارية التي نصَّت عليها التشريعات واللوائح والقرارات الخاصة بالإدارة المحلية، عمل المجلس البلدي على إصدار منشورات وقرارات تتضمن تحديث وتحسين المرافق الخدمية والاجتماعية والاقتصادية والصناعية، وكذلك المرافق الفرعية التي تتبع الإدارات المركزية، وعمل على اعتماد اللوائح التنفيذية لها. منها مثلاً، قيام المجلس المحلي (في الفترة من2011: 2012م)، مثل إنشاء فرع

لمصرف التنمية بالمدينة عبر توفير المقر والإمكانات والعناصر الوظيفية المؤهلة بالخصوص، والموافقة على إنشاء مكتب لمكافحة الفساد، وتشكيل لجنة لحقوق الإنسان للتواصل مع الجهات المختصة لضمان احترام الحقوق الأساسية والدستورية، وكل هذه الأمور وغيرها تخدم متطلبات التنمية المستدامة في البلدية.

وبعد انتخاب أول مجلس بلدي بزليتن الفترة من 2012: 2015م) عمل هذا المجلس على إنشاء وتحديث المرافق الإدارية القائمة في عهد المجلس المحلي السابق، منها مثلاً إنشاء مشروع المرافق المتكاملة لمدينة زليتن، وإنشاء فرع صندوق التضامن الاجتماعي وصندوق التقاعد، واستحداث وتغيير في الهيكل التنظيمي للبلدية بنقل تبعية مكتب التخطيط إلى عميد البلدية، وفصل الشؤون الإدارية عن المالية، واستحداث مكتب لشؤون الموظفين وآخر لشؤون المجتمع المدني. كما عمل المجلس البلدي على تشكيل المجلس الطبي بالمدينة، الذي يمثل الجهة التي تربط المراكز الطبية والمستشفيات بالمدينة مع قطاع الصحة وجهاز الإمداد الطبي ووزارة الصحة.

وتعد من أهم المكاتب التي أنشأها المجلس البلدي وذات العلاقة بالتنمية المستدامة والبيئة هو مكتب الإصحاح البيئي المعني بإدارة البيئة داخل البلدية سواء كان في مجال إدارة النفايات أو رصد وتوصيف ومعالجة النفايات أو في مجال التوعية البيئية والمتابعة والرقابة على المشاريع التنموية، كذلك إنشاءه لمكتب مراقب الاقتصاد، المسئول عن مراقبة الاقتصاد والتجارة والصناعة داخل البلدية، والمعني بإصدار التراخيص التي تضع الشروط البيئية على نشاط القطاع الخاص وضوابط عمله، والذي يساعده في عمله لجنة التنمية الاقتصادية والاستثمار التي تقدم توصياتها ومقترحات وتقييمها(خاصة في مجال الأثر البيئي للمشروعات الاقتصادية) ومتابعتها للنشاط الاقتصادي في البلدية إلى مراقبة الاقتصاد والمجلس البلدي، وأيضا مكتب المشروعات بالبلدية، ومكتب حاضنات المشروعات الصغرى والمتوسطة، التي كان لها جميعها دورا في إعداد مشاريع البنية التحية والتوسع في المخططات العمرانية والمشاركة في وضع الخطط التنموية وبخاصة الاقتصادية منها.

- **دور البلدية في تحقيق ودعم مشاريع التنمية المحلية**

قدم المجلس البلدي العديد من الأعمال التي تدخل ضمن متطلبات التنمية المستدامة عبر دعمه للمشاريع التنموية المحلية سواء فيما يتعلق بتشكيل لجان دائمة معنية بالتنمية الاقتصادية والاستثمار والموارد البشرية والصحة العامة، أو عبر مكاتبه المعنية أو ذات العلاقة بالتنمية وخدمة المجتمع والبيئة والرقابة والمتابعة على النشاطات التي تؤثر في البيئة.

ويمكن إبراز هذا الدور الذي يحقق متطلبات التنمية المستدامة في جانبها الاقتصادي، في قيام المجلس البلدي في دورته الأولى (الفترة من 2012: 2015م) بإعادة النظر في كافة الالتزامات التعاقدية السابقة للمشروعات التنموية والمرافق الخدمية المحلية، وإيجاد آلية للتواصل بين القطاعات والجهات العامة بالمدينة والإدارة الفنية بالمجلس المحلي، وكيفية تقديم الخدمات وتنفيذ المشروعات بالمدينة، كذلك قيامه بإنشاء وتجهيز الإدارة العامة للمشروعات بالمدينة لكي تكون نقطة تواصل بين هذه الجهات، كما عمل على إعادة كراسة شروط العطاءات بشأن تنفيذ مشروعات التنمية، أيضا إنشاءه لفرع جهاز تنفيذ مشروعات الإسكان والمرافق في البلدية.

كما قامت السلطات المحلية ما بعد 2015م بتفعيل لجنة دعم زليتن التي تتولى تحصيل الرسوم المحلية عن نقل مستخرجات محاجر الرمال والزلط ونقل الطوب الإسمنتي والحديد ورسوم عن الأسواق الشعبية الأسبوعية وسوق السيارات وملاعب كرة القدم الخماسية المقامة على أرض الدولة الليبية.

أما عن تحقيقه لمتطلبات التنمية المستدامة في جانبها الاجتماعي، فيبرز دور المجلس المحلي/ البلدي في المساهمة في دعم إنشاء الكليات، والأقسام العلمية بالبلدية، وتخصيص المقرات لها، وإنشاء مركز زليتن الثقافي ومنطقة المعامل الأثرية بالمدينة، وإنشاء وصيانة المدارس المدمرة واستحداث أخرى ودعمها بالإمكانات اللازمة لعملها، كذلك في دعمه لقطاع الصحة عبر إعلانه لاستراتيجية العمل من أجل تطوير الخدمات الصحية في المدينة والانتشار

الأفقي للمراكز الصحية لتخفيف العبء على المستشفى المركزي*، وكل هذا يخدم الاحتياجات الأساسية للموطنين ويحسن من مستوى الرعاية الصحية وفرص التعليم داخل البلدية.

بعد سرد لبعض النشاطات والأعمال المعنية بإعادة تنظيم وتحديث وتطوير المشروعات العامة، عملت السلطات المحلية (المجلس المحلي في الفترة من 2012: 2015م، ومن بعده المجلس البلدي في الفترة من: 2015: 2020م) على السير في اتجاهين، الأول: معني بوضع أو تنفيذ وتحديث جملة من المشاريع المستعجلة المتوقفة سابقا كمشاريع الطرق والمباني الادارية والبنية التحتية، والاتجاه الثاني: معني بإعداد خطط تنمية شاملة مبنية على دراسات علمية ميدانية تشخص الواقع وتضع مشروعات ذات أولية مهمة للمجتمع المحلي.

الاتجاه الأول: المشاريع التنموية المنفذة أو قيد التنفيذ أو المقترحة في بلدية زليتن:

عملت البلدية بناء على ما تم طرحه سابقا، بالبدء في إعادة تقييم وتحديث ومن ثم تنفيذ العديد من المشاريع التنموية وفي مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، منها مثلا: مشروع تنفيذ ميناء الصيد البحري لغرض تشغيله كنشاط استثماري وكذلك مصنع تعليب أسماك التونة، والتعاقد على مشروعات حفر وصيانة الآبار في مناطق: ماجر ،والجمعة، وكعام، وتطوير وتوسعة محطة تحلية المياه أيضا بمجرد موافقة المجلس المحلي على أعمال تنفيذ مشروع إنشاء مصنع الإسمنت بالمدينة دعا إلى التزام الشركة بإقامة مشروعات استثمارية لاسيما في المجالين الصناعي والعقاري بزلتين، بالمقابل طلب من الشركة التقيد بالمعايير البيئية المعتمدة لتشغيل المصنع والمحاجر وتركيب معدات قياس ومراقبة التلوث لانبعاث الغبار والغازات بالمصنع.

* قام المجلس المحلي بتحويل بعض المراكز الصحية إلى مستشفيات قروية (يوجد سبعة مستشفيات قروية بالبلدية) مثل المركز الصحي الجمعة، والمركز الصحي بمنطقة نعيمة(إلى مستشفى للطوارئ) أو تحويل المركز الصحي رماية بعد صيانته إلى مركز لغسيل الكلى، وإنشاء مستشفى جديد في منطقة دواو سنة 2013م وإنشاء مركز للعلاج الطبيعي في منطقة السبعة، واستكمال قسم الإسعاف بالمستشفى التعليمي والاتفاق على تفعيل عقد صيانة مستشفى زليتن وإزالة مبنى المستشفى القديم. (لاطلاع أكثر، راجع رؤية زليتن 2030م، وخطة التنمية المحلية المستدامة ببلدية زليتن 2020-2025م).

كذلك قام المجلس البلدي بإعادة دراسة وتفعيل وتطوير بعض المشاريع الزراعية المتوقفة مثل: مشروع نعيمة الزراعي ومشروع الأبقار والزراعة البعلية ومشرع النخيل ومشروع ميمون دراق الزراعي، وكذلك المشاريع الاستراتيجية مثل مشروع المطار والمنطقة الصناعية بجنوب زليتن، ومشروع الميناء بشرق زليتن، كما شهدت البلدية في الفترة من 2012 :2020 م نمو اقتصاديا واسعا، حيث بلغ عدد النشاطات الصناعية 777 نشاطاً، إضافة إلى قيامها بإعادة تنظيم الأسواق العامة، وعمل قاعدة بيانات للأماكن الشاغرة، والمشغولة ووضع آلية للاستفادة منها، إضافة إلى عدة مشاريع مقترحة لم يتم العمل على تنفيذها مثل مشروع العنونة الذي يقدم عرضا إلكترونيا للأنشطة التجارية والخدمية والحكومية والصناعية، ومشروع تطوير المنطقة الصناعية بمنطقة ماجر، وغيرها من المشاريع التنموية التي تحقق مردودا نفعيا على البلدية ومواطنيها *.

أما عن المشاريع والبرامج الصديقة للبيئة أو المعنية بتحقيق التنمية المستدامة، فإن البلدية عملت عليها منذ البداية، منها نذكر مشروع التعاقد على تحديث محطة معالجة مياه الصرف الصحي مع شركة أرينا الاسبانية عام 2014م، الذي يستفاد منه في تنقية المياه واستخدامها في مجالات الري الزراعي بدل إلقاءها في البحر وتلويثه. أيضا الموافقة في اجتماع المجلس البلدي الثامن عشر لسنة 2015م على تخصيص مساحة 500 هكتار جنوب زليتن لإنشاء محطة لتوليد الطاقة الكهربائية باستخدام تقنية الخلايا الضوئية، وتكون مربوطة بالشبكة العامة للكهرباء، وتم تضمين المشروع في نوفمبر 2020م من قبل جهاز الطاقات المتجددة ضمن المخطط الاستراتيجي لتطوير مجال الطاقات المتجددة في ليبيا، كذلك أعلنت البلدية في أبريل2019م عن قبول طلبات إنشاء مصانع إعادة تدوير المخلفات بالبلدية للشركات المرخص لها في مجال خدمات النظافة العامة وإعادة تدوير المخلفات، على أن تتولى البلدية توفير الخدمات الأساسية لإنشائها، وأن تعود 15 % من إجمالي عوائد المشروع للبلدية، وجعل من موافقة مكتب الإصحاح البيئي ومكتب الهيئة العامة للبيئة شرطا لمزاولة النشاط. وغيرها من المشاريع التي تحقق متطلبات التنمية المستدامة، مثل مشروع مكب

* للاطلاع أكثر، راجع رؤية زليتن 2030، وخطة التنمية المحلية المستدامة بلدية زليتن 2020-2025، ومحاضر اجتماعات لجنة التنمية الاقتصادية والاستثمار ببلدية زليتن"2018-2020".

المخلفات الصلبة المقترح، وإنشاء مصنع لفرز وإعادة تدوير المخلفات الصلبة، ومشروع زيادة المسطحات الخضراء بإتباع سياسة التوسع في حملات التشجير، ومشروع تركيب مراصد لرصد وقياس ومراقبة حالات التلوث وجمع المعلومات، وأيضا قيامها بإعادة تنظيم استثمار المحاجر بحسب ما نص عليه (محضر لجنة التنمية الاقتصادية والاستثمار ببلدية زليتن الأول بتاريخ 19 يناير 2017م، والتقيد في حالة تجديد العقود في نطاق البلدية بحماية الأراضي الزراعية وحماية البيئة والحصول على موافقة مكتب الإصحاح البيئي.

يتضح مما سبق أن بلدية زليتن ومنذ اختيار أول سلطة محلية تمثلها قد عملت على تحقيق متطلبات التنمية المستدامة المحلية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وأنها في سبيل تحقيق ذلك اهتمت بإدارة التغيير في القطاعات الخدمية والمشروعات العامة داخل البلدية، سواء كان في مجال إعادة النظر في الهياكل التنظيمية للوحدات الإدارية المحلية من حيث الإنشاء والتطوير والتحديث، أو في مجال الموارد البشرية من حيث إعادة تنظيم العاملين في المرافق الحكومية والعمل على برامج التدريب المستمر لها، خاصة وإنها أنشأت مركز للتدريب والتأهيل معني بوضع البرامج التدريبية وتنفيذها للرفع من قدرة وكفاءة الموظفين في القطاعات الخدمية في البلدية، أو في إعادة تنصيب أو تعيين العديد من العناصر البشرية في الإدارات المحلية، كذلك في مجال إعادة النظر في السياسات والبرامج القائمة في البلدية من إصدار للعديد من المنشورات والقرارات والضوابط التي تحدد وتنظم عمل المرافق والمشروعات العامة المحلية، إضافة إلى البرامج المعنية بالأنشطة والأعمال التي أعلنت عنها البلدية وعملت على تنفيذها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كما يلاحظ من خلال تتبع مسارات التنمية ما بعد 2011م أن السلطات المحلية رغم وضعها لسياسات تنموية بحسب برنامج كل مجلس محلي الانتخابية وعلى أساس أنه ملتزم به في إدارته للبلدية، إلا أن الواقع يبين أن السلطات المحلية غير ملتزمة بها، وأنها كانت تعمل وفق خطط قصيرة المدى وتشغيلية، إضافة إلى تعاملها مع الأزمات كان وفق سياسة ردة الفعل وعبر المعالجة السريعة للمختنقات، والمشاكل التي تواجه الخدمات.

المجال الثاني: الخطط التنموية المحلية التي وضعتها بلدية زليتن:

إن افتقار البلدية لخطة تنموية متوسطة المدى تعتمد على المشاركة المجتمعية ومبنية على دراسات علمية تشخص الواقع وتضع الأهداف الاستراتيجية والمشاريع التي تلك تحقق تلك الأهداف، بدأت السلطات المحلية المنتخبة عام 2014م في الخطوات الأولية المعنية بإعداد خطة التنمية عبر تشكيل لجنة مختصة بذلك، وصلت في نهاية أعمالها عام 2018م في اعتماد (رؤية زليتن 2030م)، لتضع من ضمن أولوياتها العمل على التحول التدريجي والموجه إلى التنمية المستدامة، والتي من شأنها الحفاظ على الموارد الطبيعية ورفع كفاءة استخداماتها، والحد من المخاطر البيئية ذات الصلة، مع زيادة القدرة على توفير الرفاهية للمجتمع. وهي خطة تتضمن عشرة محاور أهمها: محور السكان والقوى العاملة والتشغيل ومحور التنمية الصناعية، وكذلك التعليم والصحة والطاقة، ومحور القطاع الخاص، ومحور التنمية المكانية ومحور الاستدامة البيئية.

وتركز هذه الرؤية لإنجاز التحولات الكبرى على ركائز تعزيز السلم والأمن وسيادة القانون والتنمية الاقتصادية الشاملة والتنمية البشرية و الحوكمة الرشيدة وتعزيز الشفافية ومبدأ المساءلة.

أما عن غايتها فتتمثل في إحداث تحول كيفي في منظومة المجتمع المحلي، وتنفيذ مشاريع التنمية بكافة أنواعها، وبناء اقتصاد قائم على استدامة البيئة وضمان حقوق الأجيال القادمة ويحقق المنفعة لسكان المنطقة، في كل الخيارات الاقتصادية، وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين، والحرص على تكافؤ الفرص بمجتمع عادل ومزدهر ومتكاثف، ويدعم القطاع الخاص وإبراز دوره المحوري في قيادة عملية التنمية واستكمال البنية التحتية اللازمة لانطلاقه وتطوره.

أما عن خطة التنمية المحلية المستدامة ببلدية زليتن (بلدية زليتن: الشراكة والاستثمار)، المكملة لرؤية زليتن، والتي اعتمدها المجلس البلدي عام 2020م، فهي تسعى لوضع مشاريع وبرامج تنموية تعبر عن أولويات المجتمع المحلي وقابلة للتنفيذ وتتسم بالعدالة في التوزيع حسب الكثافة السكانية، مع الأخذ في الاعتبار الموارد والإمكانات المتاحة، وذلك للرفع من مستوى معيشة المواطن وتوفير فرص الاستثمار الصناعي والتجاري في بيئة مناسبة ومستدامة وإشراك

فئات المجتمع المختلفة في تحقيق الرفاهية للمواطن بتقديم أفضل الخدمات الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق نمو وتقدم اقتصادي واجتماعي.

وقد استهدفت الخطة ثمانية برامج تنموية (البنية التحتية والبيئة، والتعليم والتدريب والتأهيل، والصحة، والاقتصاد والصناعة والطاقة، والزراعة والثروة الحيوانية والمائية، والسياحة، والمرأة والشباب والفئات المهشمة، والإدارة والحكم الرشي) بلغ عدد المشاريع فيها 236 مشروعا، تم في هذه الخطة صياغة البرامج التنموية والإطار التنموي وتوصيف مكونات برامج/ مشاريع خطة التنمية المحلية بالبلدية، مع وضع تقدير للتكلفة وتحديد الجهة المنفذة أو المشاركة في التنفيذ، مع الأخذ في الاعتبار الموارد المالية الداعمة لهذه المشاريع والمتمثلة في المخصصات من الموازنة العامة إضافة إلى الموارد الذاتية الخاصة بالبلدية والقطاع الخاص.

جاءت كل من الرؤية والخطة بالتوافق مع خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030م والتي تضمنت 17 هدفاً تم إقرارها في الجمعية العامة للأمم المتحدة شهر سبتمبر 2015م، ما يعني أنهما يحققان متطلبات التنمية المستدامة المحلية في بلدية زليتن وفق رؤية وأهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة، مع إعطاء الأولوية للخصوصية المحلية للبلدية.

- **التحديات التي تواجه مشروعات التنمية المستدامة في بلدية زليتن**

رغم الجهود والخطط التي وضعتها وقامت بها البلدية في مجال تحقيق التنمية المحلية المستدامة، إلا أن السلطات المحلية واجهة العديد من التحديات أهمها:-

1- سوء استخدام الموارد الطبيعية: فرغم توسع النشاط الاقتصادي في بلدية زليتن إلا أن هذا التوسع كان عشوائيا ويفتقد للشروط البيئية ولرقابة الأجهزة المعنية بالمحافظة على البيئة.

2- تواجه البلدية في مجال الصحة العامة العديد من الصعوبات التي تعرقل تقديم الخدمات الصحية للمواطن بسبب غياب التنسيق والتواصل بين الأجهزة التابعة للبلدية والمرافق الصحية التي تتبع الإدارات المركزية، إضافة إلى قلة الإمكانات والدعم اللوجستي وتهالك المراكز الصحية التي خضعت للصيانات السريعة والمستعجلة المؤقتة، والنقص في الكوادر الطبية المتخصصة وفي الكوادر الطبية المساعدة، إلى جانب التعقيدات الإدارية والمالية وبخاصة من الجهات العليا في العاصمة .

3-إن ضعف أداء الجهات المعنية بالتفتيش والرقابة على الأنشطة الاقتصادية وتحديدا الصناعية منها، وأيضا على الأغذية والمرافق الصحية والصيدليات والمسالخ بالبلديات، وما يتطلبه من تعاون وتكامل بين مكتب الإصحاح البيئي والهيئة العامة للبيئة ومركز الرقابة على الأغذية والأدوية وفرع جهاز الحرس البلدي، وضعف التنسيق فيما بينها، جعل من هذه الأنشطة عامل مؤثر على حياة الإنسان والبيئة الطبيعية بسبب الآثار البيئة التي تخلفها هذه الأنشطة، وعدم قيام هذه الجهات بفرض العقوبات والغرامات عليها، إضافة إلى غياب الدعم المادي لها(من نفقات تسيريه وصيانات دورية) (بوابة الوسط 2019) وكذلك غياب البرامج التدريبية المستمرة للعناصر البشرية ذات الخبرة والكفاءة في هذه الجهات.

4-غياب الوعي البيئي وتدني الشعور بالمسؤولية تجاه البيئة، فهناك تجاهل للقيود والقواعد الرسمية التي تسهم في الحد من التجاوزات والاختراقات البيئية.

5-الآثار البيئية بسبب مخلفات النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، التي أصبح موضوع التخلص منها بمعالجتها أمر مهم لدى الإدارات البيئة المحلية، إذ يشكل تزايد كميات النفايات أعباء ثقيلة على الصحة والبيئة.

6-الاعتداء على الأراضي الزراعية والمساحات الخضراء بسبب توسع النشاط الصناعي والتجاري والبشري دون مراعاة والتزام بالمخططات العمرانية والأراضي المخصصة للزراعة أو المناطق الخضراء المخصصة للحدائق والمنتزهات، رغم محاولات السلطات المحلية الحد منها.

7-استنزاف موارد البيئة بسبب الإنتاج الصناعي والبناء، دون إيجاد بدائل مستدامة أو متجدد،أو مناطق صناعية مجهزة بالمرافق الأساسية تكون داعمة لهذا الاستثمار، وهذا ما تم ملاحظته في جنوب المدينة حيث انتشرت مصانع الزلط(الكسارات) والطوب الإسمنتي على حساب الأراضي الزراعية.

8-يعاني الاستثمار في البلدية من التخبط والعشوائية، بسبب ضعف البنية التحتية وغياب المواقع المخصصة للاستثمار وعدم توفر البيانات والإحصاءات الدقيقة بالنسبة لكافة القطاعات والتي بتطلبها المستثمرون لتقييم فرص الاستثمار. إضافة إلى احتكار القطاع

العام لكثير من الأنشطة الاقتصادية، مما يعتبرها القطاع الخاص عقبه أمامه، كذلك يعاني من عقبة عدم الاستقرار الإداري، وتعقد إجراءاته وتعدد الإدارات المعنية بذلك، والبطء في التنفيذ، والتأخير المستمر مما يؤدي إلى ضياع وقت المستثمر في إنجاز المعاملات، وتعقيد الإجراءات وعدم مجاراة بعض المؤسسات للتطور الحاصل في مجالها، ومحدودية توفير التمويل المحلي اللازم لتمويل مشروعات استثمارية كثيرة، وعدم وجود سياسات واضحة متعلقة بتمويل المشروع الاستثماري.

9- رغم اعتماد المجلس البلدي العديد من المشاريع التنموية داخل البلدية خاصة فيما يتعلق بالمشاريع الصديقة للبيئة، إلا أن عدم الاستقرار السياسي والإداري والأمني والمركزية المشددة، حالت دون تنفيذها، مثل مشروع الطاقات المتجددة (الذي خصص له موقع في جنوب زليتن من قبل المجلس البلدي للتنفيذ)، ومشروع مكب النفايات ومعالجتها وإقامة مصانع لتدويرها، ومحطة معالجة مياه الصرف الصحي، ومشروع المنطقة الصناعية الاستثمارية للقطاع الخاص الذي أعلن عنه في فبراير 2020م، ومشروع القرية العمالية بالبلدية في عام 2016م.

10- إن غياب دور النقابات المهنية وغرفة التجارة والصناعة وانقسامها، أثرا في تأطير القطاع الخاص والاستفادة منه في دعم مشاريع التنمية المحلية.

11-المركزية وعدم التبعية أو التعاون والتنسيق بين بعض القطاعات الخدمية التابعة للوزارات مع المجلس البلدي ومكاتبه المناظرة لها، أثر في أداء عمل هذه القطاعات وتضارب اختصاصاتها وتعطل أعمالها.

الخاتمة:

من خلال دراسة واقع التنمية المحلية المستدامة في بلدية زليتن، والتي تناولت دور المجلس البلدي في إحداث التغيير في إدارة المرافق والمشاريع العامة لتحقيق التنمية المستدامة، عبر إنشاء وتفعيل وتحديث لهذه القطاعات والجهات العامة المحلية أو الفرعية، وترسيخ مفهوم المشاركة المجتمعية، وبما يتوافق مع التوسع في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، ومتطلبات واحتياجات البلدية ومواطنيها منذ بداية عام 2011م وإلى عام 2020م، وهي الفترة التي استقلت فيها البلدية وقدمت مجالسها المحلية عدة أعمال وخطط تنموية واستثمار للموارد

الذاتية وتطويرها بما يخدم ويحسن من مستوى الخدمات العامة وتهيئة فرص الاستثمار والعمل للمواطنين، يتبين أن هذا الواقع واجه العديد من الآثار البيئية (الطبيعية والمشيدة) التي خلفتها هذه التغيرات (إنشاء، تفعيل، تحديث) على المرافق العامة والمشاريع التنموية من نمو وتوسع في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، رغم محاولات السلطات المحلية الحد من هذه الآثار ومحاولة تنظيمها والإشراف عليها ومتابعتها عبر إداراتها المختصة.

إن واقع التنمية المستدامة في ليبيا عانى منذ فترة تمتد إلى ما قبل الثورة عام 2011م، من تعطيل للعديد من المشاريع التنموية وعدم تحقيقها لمتطلبات التنمية، وهذا يرجع –تأكيدا للفرضية–إلى عدم الاستقرار المؤسسي وتضارب الاختصاصات بين الإدارات المركزية التي همشت أو أقصت دور الإدارات الفرعية والمحلية، ومن ثم غاب التخطيط المحلي والمشاريع التنموية التي تتوافق مع متطلبات وأولياتها البلديات التي لم يكن لها دور المشاركة في إعدادها، إضافة إلى عدم جدية القيادات السياسية في تحقيق ودعم مشاريع التنمية المستدامة في ليبيا.

التوصيات:

1-تفعيل أجهزة الرقابة البيئية ودعمها بالإمكانات اللازمة المادية والبشرية للقيام بدورها.

2-تكثيف الحملات التوعوية والتطوعية المعنية بالمحافظة على البيئة ودعمها من قبل المجلس البلدي، وتشجيع قيام منظمات المجتمع المدني المعنية بهذا العمل.

3-تفعيل دور النقابات المهنية، وتوحيد غرفة التجارة والصناعة والزراعة للقيام بدورها في دعم القطاع الخاص وتوجيهه بما يحقق متطلبات التنمية المستدامة.

4-العمل على تنفيذ رؤية زليتن 2030 م، وخطة التنمية المحلية المستدامة بالبلدية.

5-التركيز على إدارة الموارد البشرية في البلدية للرفع من قدرات العناصر الإدارية المعنية بالتنمية المستدامة (إدارة وإشرافا ومتابعة وضبطا) مثل مكاتب: المشروعات، والإصحاح البيئي، والتخطيط، والرقابة على الأغذية والأدوية، ومراقب الاقتصاد، والحرس البلدي، والهيئة العامة للبيئة..إلخ، عبر إقامة برامج تدريب سنوية(التعليم المستمر) لموظفي هذه الإدارات العامة.

6-تشجيع القطاع الخاص للاستثمار داخل البلدية عبر تسهيل الإجراءات الإدارية وتخصيص مواقع وتجهيز بنية تحتية تدعم نشاطاته، مع إقامة شراكات مع المجلس البلدي

لدعم الاستثمار وتوفير فرص عمل للمواطنين داخل البلدية، وإشراك المصارف التجارية المعنية بالتنمية في ذلك.

7- ضرورة تطبيق قانون الإدارة المحلية رقم 59 لسنة 2012م، والإسراع في نقل الاختصاصات للبلديات خاصة في مسألة الإيرادات المحلية.

8- تطبيق الحوكمة في الإدارات المحلية في البلدية، وتفعيل وتحديث موقع البلدية الإلكتروني.

المصادر والمراجع:

1-أسعد حمدي محمد ماهر، التنمية الزراعية المستدامة في العراق- الواقع والتحديات، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد 3، عدد 4، ديسمبر 2017م.

2-بلدية زليتن تطالب وزارتي الحكم المحلي والعمل باعتماد الملاكات الوظيفية للبلديات، القاهرة - بوابة الوسط، 03 مارس 2019م:
http://alwasat.ly/news/libya/237594

3-بوعوينة سليمة، تفعيل دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، دفاتر البحوث العلمية، عدد13، ديسمبر 2018م.

4-حنان عبد الخضر هاشم، واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق: ارث الماضي وضرورات المستقبل، مركز دراسات الكوفة، العدد 21، السنة 2011م.

5-دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق، الجزء الأول من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي، الإسكو الأمم المتحدة، 2020م.

6-ديوان المحاسبة الليبي، التقرير العام لسنة 2019م، طرابلس، سبتمبر 2020م.

7-رجب محمد محفوظ اشطيبة، دور المؤسسات الدولية في دعم خطة التنمية المستدامة في ليبيا، مجلة كلية الاقتصاد، جامعة الزاوية، المجلد الأول ، عدد 3، يونيو2019م.

8-سعيدة بلهادي، خيرة بن عبد العزيز، العلاقة بين التنمية المحلية والتنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 7، العدد 1، السنة 2020م.

9-صادق زوين، الجماعات المحلية كدعامة أساسية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مجلة الإدارة والتنمية والبحوث والدراسات، المجلد 09، العدد 1، 2020م.

10-علي ميلاد الريشي، إدارة البيئة وبيئة الإدارة، المكتب الوطني للبحث العلمي، طرابلس، دار الكتب الوطني، 2006م.

11-عمر فرج القيزاني، التنمية المستدامة وتحدياتها في ليبيا وانعكاساتها على الأمن القومي الليبي، المؤتمر الأكاديمي الأول لدراسات الاقتصاد والأعمال: التوجهات الحديثة للعلوم الاقتصادية ودورها في التنمية المستدامة، جامعة مصراته، 29 أكتوبر 2017م.

12-فتحي حسين الأمين، وآخرون، التلوث البيئي وأثره على التنمية الاقتصادية في ليبيا، المجلة الدولية المحكمة للعلوم الهندسية وتقنية المعلومات، المجلد4، العدد1، ديسمبر 2017م.

13-فريق التنمية المحلية ببلدية زليتن، خطة التنمية المحلية المستدامة ببلدية زليتن: 2020-2025م، المجلس البلدي زليتن، 2020م.

14-كريم سالم حسين، الأبعاد الاقتصادية للتلوث البيئي، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 14، العدد 4، السنة 2012م.

15-لجنة إعداد رؤية زليتن 2030م، رؤية زليتن 2030م مدينة تصنع المستقبل، المجلس البلدي زليتن، 2018م.

16-لجنة التنمية الاقتصادية والاستثمار ببلدية زليتن، 2018 :2020م، بلدية زليتن.

17-لجنة التنمية المستدامة، الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، الهيئة العامة للبيئة، طرابلس، 2008م.

18-(محضر لجنة التنمية الاقتصادية والاستثمار ببلدية زليتن الأول بتاريخ 19 يناير 2017م.

19-محمد باطويح، التنمية المحلية المستدامة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، المعهد العربي للتخطيط ،العدد 142، 2018م.